الأمم المتحدة S/2016/168

مجلس الأمن

Distr.: General
22 February 2016

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أودُّ أن أنقل إليكم المعلومات المتعلقة بالتفجيرين الإرهابيين الدمويين اللذين استهدفا مجددا، حي الزهراء السكني بمدينة حمص:

صباح يوم الأحد ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦، أقدمت الجماعات الإرهابية المسلحة على تفجير سيارتين مفخختين بشكل متعاقب في حي الزهراء في مدينة حمص، مما أدى، في حصيلة أولية، إلى استشهاد أكثر من ٤٦ شخصا وجرح أكثر من ١١٠ أشخاص معظمهم بحالة خطرة، فضلا عن إلحاق أضرار مادية جسيمة بالممتلكات والبنى التحتية في المكان. وكما كنا قد أعلمناكم في رسائل سابقة فقد سبقت هذين التفجيرين الإرهابيين تفجيرات مماثلة ضربت الحي نفسه وأدت إلى استشهاد المئات من الأطفال والنساء والشيوخ، حيث لم تنل هذه التفجيرات سوى صمت مجلس الأمن وعدم الاهتمام أو الإدانة على الرغم من فداحة الخسائر البشرية والمادية وشدة الضربات الإرهابية، ومعرفتنا بأن مجلس الأمن قد تعامل مع حالات مشابهة أو أقل خطورة وفظاعة.

إن هذين التفجيرين الإرهابيين إنما يأتيان استمرارا للأعمال الإرهابية الممنهجة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة والتي أصبح معروفا للجميع أنها الأدوات الحقيقية للنظامين السعودي والتركي على الأرض السورية، وهذان التفجيران يمثلان ردا تركيا – سعوديا على انكشاف دورهما في تأجيج وتغذية الأزمة السورية، كما يشكلان محاولة جديدة من قبل النظامين التركي والسعودي بشكل خاص لعرقلة الجهود الدبلوماسية الهادفة لإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة.

230216 230216 16-02753 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتؤكد الحكومة السورية أن هذه المجازر والجرائم الإرهابية لن تثنيها عن الاستمرار في محاربة الإرهاب والعمل على تحقيق حل سياسي للأزمة بين السوريين وبقيادة سورية يفضي إلى القضاء على الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار للشعب السوري.

وتطالب حكومة الجمهورية العربية السورية كلا من مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بالإدانة الفورية والشديدة لهذه الجرائم الإرهابية، كما تطالب مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر اتخاذ إجراءات رادعة وفورية وعقابية بحق الدول الداعمة والممولة للإرهاب، وتحديدا السعودية وتركيا وقطر، ومنع أنظمة هذه الدول من الاستمرار في دعم الإرهاب والعبث بالأمن والسلم الدوليين، وإلزامها بالتنفيذ التام لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري
السفير
الممثل الدائم